

جدوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للتخفيف من آثار الأزمات المالية

دراسة للصدمة النفطية في الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة إشكالية التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية لأجل تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة آثار الأزمات المالية، وما تخلفه من صدمات على المستويات المحلية والدولية، ومنها الصدمة النفطية الأخيرة التي لازالت الجزائر تبحث عن أنجع الحلول لمواجهتها. ولعل ما أفرزته الأزمة المالية العالمية الراهنة من تهديدات للأنظمة الاقتصادية، من شأنه رد الاعتبار لفكرة ضرورة التنسيق والتوافق بين السياستين المالية والنقدية، من أجل تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية. وسنتعرض في هذا السياق أهم المفاهيم المتعلقة بأدوات السياستين النقدية والمالية وأهدافهما، وكذا التعرّيج على أنواع وأسباب الأزمات المالية وتبعاتها من صدمات.

كما يتناول هذا العمل واقع العلاقة بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر، وكذا مساهمة كل منهما في تحقيق التوازن الاقتصادي والتصدي للصدمة النفطية كإحدى تبعات الأزمة المالية العالمية.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، السياسة المالية، الأزمة المالية، الصدمة النفطية.

أ. زهير بوشملة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2

مقدمة:

يشغل موضوع السياسة الاقتصادية حيزا كبيرا من اهتمام المحللين الماليين ومتخذي القرار على حد سواء. ومن بين أدوات السياسة الاقتصادية نجد كل من السياسة النقدية والسياسة المالية اللتان تلعبان الدور الرئيسي والهام في رسم مختلف معالم المؤشرات الاقتصادية الكلية من نمو إقتصادي، إلا أن تحقيق ذلك يبدو صعب المنال لإمكانية التعارض بين هذه الأهداف، فالسياسة التي تهدف إلى الحد من ظاهرة التضخم

Abstract

This paper aims to study the problem of coordination and integration between monetary and fiscal policy in order to achieve economic balance and to deal with the effects of financial crises and the traumas at the local and international levels, including the recent oil shock, which Algeria is still searching for the most effective solutions to face.

The current global financial crisis may threaten the economic systems, which will take into account the need for coordination and coordination between the fiscal and monetary policies in order to improve the various economic indicators.

In this context, we will review the main concepts related to the tools and objectives of the monetary and fiscal policies, as well as the types and causes of financial crises and their consequences from shocks.

This work also deals with the relationship between the monetary and financial policies in Algeria, as well as their contribution to achieving economic balance and addressing the oil shock as one of the consequences of the global financial crisis.

Key Words : Monetary policy, fiscal policy, financial crisis, oil shock.

من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام يترتب عنها تدهور مستوى النشاط الاقتصادي والإضرار بهدف التشغيل الكامل، وقد أدى هذا التعارض في ظل سيادة النظام الرأسمالي إلى ظهور نظريتين تحاول كل منهما إثبات صحة ما تذهب إليه من إجراءات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وهاتان النظريتان هما النظرية الكلاسيكية والنظرية الكيترية.
ومن خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الآتي :
ومن خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الآتي :
ما مدى جدوى التنسيق بين كل من السياستين النقدية والمالية في التخفيف من آثار الأزمات المالية على الاقتصاد الوطني ؟

أهمية الموضوع :

يعد موضوع السياسة النقدية والسياسة المالية ومدى فعالية التكامل بينهما من الموضوعات المهمة في الاقتصاديات الحديثة، وتأتي هذه الأهمية من خلال المنطلقات النظرية، العلمية و الميدانية لهذا الموضوع، وهي:
1- عدم وصول المفكرين الاقتصاديين إلى سياسة نقدية أو مالية أو مزيج بينهما، يتصف بالكفاءة والفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة.
2- ضرورة توفير الأدوات المناسبة للسلطات النقدية والمالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

1 - السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة وذلك إلى جانب سياسات أخرى كالسياسة المالية والتجارية.

1 - 1 تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن "سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الإنكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي"¹ حيث يتضح من هذا التعريف أن البنك المركزي ممثلاً للجهات التنفيذية للدولة هو من يمارس صلاحياته في تطبيق مختلف الإجراءات الكفيلة بمراقبة عرض النقد من جهة، وأسعار الفائدة أو سياسة الائتمان من جهة أخرى وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. وقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور النظريات الاقتصادية، حيث يظهر ذلك جلياً من خلال المدارس الفكرية التي تطورت في نظرتها لهذه السياسة لاسيما من خلال الوظائف والأهداف :

أ - السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي :

- يقوم التحليل الكلاسيكي بصفة عامة على عدد من المبادئ أهمها²:
- الملكية الخاصة لكافة وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، لاسيما الإنتاجية.
 - حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة الخارجية.
 - آلية السوق الحرة والتلقائية التي تتمثل في سوق المنافسة التامة، هي التي تحدد النشاطات الاقتصادية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب.
 - المرونة التامة لكل من الأسعار والأجور والفائدة بالشكل الذي يحقق التفاعل الحر و التلقائي بين العرض والطلب في كل من سوق السلع و الخدمات وسوق العمل والسوق النقدية والمالية.
 - التوافق بين تحقيق المصلحة الخاصة والمصلحة الاجتماعية.

وتبعاً لمختلف هذه المبادئ فإن المدرسة الكلاسيكية تعتبر السياسة النقدية سياسة محايدة، من منطلق حياد النقود التي لا تتعدى كونها ستارا (un voile) يخفي عملية تبادل السلع ببعضها البعض، وبالتالي فهي تعتبر وسيلة للتبادل فقط، وكذا حياد السياسة النقدية حيث أنها لا تؤثر بدورها على التوازن الاقتصادي .

ب - السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الكينزي :

أظهرت أزمة الكساد العالمي لسنوات الثلاثينات من القرن الماضي عجز النظرية الكلاسيكية - التقليدية - عن معالجة هذه الأزمة، وكذا عجزها عن تفسير استمرار هذه الأزمة. استمرارية تناقض مع مبادئ الفكر الكلاسيكي القاضي بأن آلية السوق من شأنها معالجة الإختلالات المؤقتة التي قد يشهدها . من هنا انطلق كينز في انتقاده للنظرية الكلاسيكية مركزاً على " أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى إن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والإستهلاك والإدخار والإستثمار وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل" ³

ج - السياسة النقدية في الفكر الحديث :

انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الإختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائماً تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها، كما يرى أيضاً أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين.

2-1 أدوات السياسة النقدية :

من خلال مختلف التعاريف السابقة يتضح أن محور اهتمام مختلف المدارس الاقتصادية يتمثل في التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان، وبالتالي فإن أدوات السياسة النقدية سوف تركز بدورها على هذين المتغيرين الهامين. ويمكن تقسيم مجموعة الوسائل المستخدمة من قبل البنك المركزي في هذا الصدد، إلى أدوات كمية وأدوات كيفية، إضافة إلى التعليمات المباشرة.

1-2-1 الأدوات الكمية :

هي تسمى كذلك بأساليب الرقابة الكمية أو الأدوات العامة أو الأساليب غير المباشرة، وتتمثل هذه الأدوات في : سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني.

أ - سعر إعادة الخصم :

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها، أو تلك التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية⁴

وفق هذه الوسيلة فإن الدولة ممثلة بالبنك المركزي سوف تعتمد إلى تخفيض سعر إعادة الخصم عندما تريد رفع حجم الائتمان والعكس في حالة ما إذا أرادت تقليص حجم الائتمان بالسوق النقدي .

ب - السوق المفتوحة :

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية، سواء كانوا بنوكاً أو أفراداً من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وقد يصل الأمر أحياناً ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية⁵

وتعتبر هذه الأداة الأكثر شيوعاً واستعمالاً حيث يؤدي استخدامها إلى تغيير حجم النقد المتداول ومن ثمة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، ف شراء أدونات الخزينة وبعض الأوراق المالية الأخرى سيؤدي إلى زيادة سيولة السوق النقدية ومنه زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق ومنح الائتمان، في حين أن بيعها سيؤدي إلى إمتصاص النقد المتداول وخفضه.

ج - نسبة الاحتياطي القانوني :

نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري هي إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل إحتياطي لدى البنك المركزي، ويمكن لهذا الأخير أن يقوم بتغيير هذه النسبة عند الضرورة بغية التحكم في حجم النقد المتداول والرقابة عليه، كما تعد هذه الأداة حماية للمودعين من الأخطار التي قد تتعرض لها البنوك. ومما لاشك فيه أن لهذه الأداة تأثير كبير على السيولة النقدية وقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، فعند قرار البنك المركزي رفع هذه النسبة فإن ذلك سيؤثر بالسلب على عملية خلق النقود حيث سيخفف من حجم الائتمان. أما خفض معدل هذه النسبة فسيسمح للبنوك التجارية في التصرف في أموال متاحة أكبر مما يمنحها قدرة أكبر على منح الائتمان.

1-2-2 الأدوات الكيفية :

إلى جانب أساليب الرقابة الكمية المتناولة سابقا، قد يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية بدأ استخدامها في إنجلترا منذ سنة 1924 بهدف مساندة السياسة الاقتصادية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها⁶، وقد يلجأ البنك المركزي إلى هذه الأدوات لتوجيه منح الائتمان لصناعات أو أنشطة معينة دون أخرى، رغبة من هذا الأخير تحفيز قطاع معين دون بقية قطاعات الاقتصاد ككل. وتتمثل أهم الأدوات الكيفية في :

أ - تأطير القروض :

تعتبر أداة تنظيم أو تأطير القروض من أهم الأدوات الكيفية، وهي تعتبر وسيلة مباشرة بامتياز . وتتخذ عادة عملية تأطير أو تسقيف القروض أحد الشكلين⁷ :

- تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية بمنحها للاقتصاد. ثم يتم توزيع هذا المبلغ الإجمالي على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقا.
- تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتمدة .

وهناك من يخص القروض الاستهلاكية فحسب بهذه الوسيلة، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، كما يمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة⁸.

ب - التنظيم الانتقائي للقروض :

يهدف إجراء التنظيم الانتقائي للقروض ، أو ما يسمى أيضا بتخصيص التمويل، إلى تسهيل الحصول على أنواع معينة من القروض أو توجيهها قطاعات معينة تماشيا مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وقد يخص الإجراء تحديد المبلغ الأقصى لأنواع معينة من القرض ومدة استحقاقها، كما قد يعنى بالغاء أنواعا أخرى من القروض .

وفي نفس السياق قد يعمد البنك المركزي إلى الحد من التوسع من التمويل الإجمالي، مع إلزام كل مصرف يتجاوز هذا الحد بدفع غرامة مناسبة أو ايداع مبلغ يعادل هذا التجاوز على مستوى البنك المركزي.

ج- التسهيلات الهامشية للتسليف

بموجب هذه الوسيلة يكمن للبنوك التجارية اللجوء إلى البنك المركزي للتزود بالسيولة لفترة لا تزيد عن 24 ساعة⁹ ، في الغالب لا يكون هناك حد أقصى للمبالغ المطلوبة، أما معدل الفائدة على هذه المبالغ فيكون محدد مسبقا. وبالرغم من الاجل القصير جدا لمثل هذه التسهيلات إلا أن البنك التجاري المعني مطالب بتقديم سندات (عمومية او خاصة) كضمان لهذه السيولة المتحصل عليها.

د - الإقناع الأدبي :

يستخدم البنك المركزي وسيلة الإقناع أو الخطاب الأدبي عندما يرغب هذا الأخير التأثير على البنوك التجارية وإقناعها للسير في الاتجاه الذي يرغبه، دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية. ويكون ذلك سواء بشكل مستمر في إطار إستراتيجية معينة أو من حين لآخر لتوجيه رسائل في شكل اقتراحات

لاسيما إذا كانت لديه توقعات معينة مؤثرة على السياسة النقدية للدولة. إذا لوحظ توسع كبير في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية، وإذا كانت توقعات بانعكاس ذلك سلبا على إقتصاد البلد، قام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بغية رفع أو خفض حجم الائتمان في قطاع معين. مما سبق يتضح أنه إلا جانب أساليب الرقابة الكمية أو الأساليب غير المباشرة وكذا تلك المباشرة قد يعتمد البنك المركزي حتى إلى الإقتراح و الإرشاد بدل الإلزام، ولاشك ان الوسيلة الأنسب ستكون بحسب الأهداف المرجوة والوضعية المعاشة إلى جانب طبيعة علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية .

2- السياسة المالية :

2 - 1 تعريف السياسة المالية :

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة و ضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة... إلخ لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والصحية¹⁰ . كما تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقومها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمةً بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الإقتصادية العامة للدولة¹¹ . و من خلال التعريفين السابقين نتضح لنا أهم معالم السياسة المالية المتمثلة في تدبير الموارد المالية واستخدامها في الأوجه المختلفة للإنفاق العام، وذلك بما يخدم الأهداف الإقتصادية الإجتماعية والسياسية. وقد تطور هذا المفهوم عبر مختلف أهم المدارس الإقتصادية، والتي تخللتها وجهات نظر متباينة وأحيانا متعارضة مع بعضها البعض.

2-1-1 السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي :

يركز كل رواد الفكر الكلاسيكي على فكرة حيايد الدولة التي تتمحور حولها جل التحاليل المقدمة بخصوص مختلف المفاهيم والظواهر الإقتصادية ومنها مفهوم السياسة المالية. النظرة التقليدية للسياسة المالية تتميز بضرورة عدم تدخل المياشردللدولة في النشاط الإقتصادي لأجل تشجيع القطاع ، لان أي تدخلها في النشاط الإقتصادي من شأنه حرمان القطاع الخاص من رؤوس الاموال اللازمة التي من شأنها زيادة الانتاج وتنمية الإقتصاد الوطني . ومن ثمة فإن دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية يقتصر على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة دون أن يكون لها أي هدف اقتصادي، اجتماعي أو سياسي. وتبعاً لقانون "ساي" للأسواق الذي مفاده أن: " العرض يخلق الطلب المساوي له " وان السوق كفيل بإعادة الإستقرار والتوازن لأي إختلال المحتمل وذلك في الأجل القصيرة، وفي نفس المنطق وفيما يخص السياسة المالية فإن تغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والنتاج لان الإقتصاد سوف يتجه إلى الإستقرار عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. ويمكن تلخيص ما سبق في أن السياسة المالية التقليدية تركز على عدة قواعد مالية أهمها:¹²

- حيايد السياسة المالية في كافة الأنشطة الإقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيايداً بحيث لا يؤثر النشاط الإقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال،
- اعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب و تقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة،
- ضرورة توازن الميزانية سنوياً، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، و يتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق، و بالتالي تغطية هذه

النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم ودخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي.

2-1-2 السياسة المالية في الفكر الكينزي:

ظل الاعتقاد بصحة قواعد الفكر الكلاسيكي ساريا لفترة طويلة إلى غاية تعرض اقتصاديات الدول المتبينة لهذا الفكر للعديد من الأزمات لاسيما أزمة الكساد العالمي، حيث عجزت النظرية التقليدية عن حلها أو حتى تفسيرها، الأمر الذي فتح المجال لظهور أفكار بديلة تمثلت في أفكار المدرسة الكينزية. ظهرت النظرية الكينزية سنة 1936 منتقدة في جوهرها أهم الفروض والأفكار التي أتت بها النظرية التقليدية، والتي اعتبرها كينز غير صحيحة، لاسيما فكرة ضرورة عدم تدخل الدولة واقتصار دورها على مهام الحماية والدفاع عن الفرد، وكذا فكرة تحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل وسيادة المنافسة الكاملة، و قانون " ساي " للأسواق الذي يقضي بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، بل يرى كينز نقيض كل هاته الأفكار لينادي بضرورة تدخل الدولة ودورها الفعال في الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار و التوازن الاقتصادي. كما انه يؤكد على أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس، إذ أن قانون ساي هو الذي ساهم بشكل فعال في حدوث أزمة الكساد العالمي.

2-2 - أهداف السياسة المالية

تستمد السياسة المالية أهدافها من المشاكل الاقتصادية التي تفرضها البيئة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، كما أن أهدافها تتجدد وتتطور بحسب تطور السياسة الاقتصادية بصفة عامة . ويمكن حصر أهم أهداف السياسة المالية فيما يلي¹³ :

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل
- زيادة معدل النمو الاقتصادي
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار
- إعادة توزيع الدخل بشكل عادل والعمل على رفاهية المجتمع
- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- التأثير على حركة الإقتصاد الوطني
- تحقيق العدالة الاجتماعية

ويعد النمو الاقتصادي الهدف النهائي لأي سياسة، من خلال حشد الموارد وتحسين كفاءة استخدامها واستغلال الطاقات العاطلة.¹⁴

2-3 - أدوات السياسة المالية :

تتمثل أهم أدوات السياسة المالية في كل من الإيرادات العامة، الإنفاق العام أو الحكومي، والموازنة العامة للدولة. وعلى هذا الأساس سنتناول أهم هذه الأدوات على النحو الآتي :

2-3-1 - سياسة الإيرادات العامة:

تعبر الإيرادات العامة عن مجمل مصادر التمويل التي تحصل عليها الدولة لغرض مواجهة مختلف نفقاتها العامة وكذا التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد. وقد ارتبط اتساع دور الدولة المؤدي إلى زيادة وتنوع نفقاتها العامة، وتنوع بذلك الإيرادات العامة فيما يلي¹⁶:

- الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من الضرائب
- إيرادات المشروعات العامة (القطاع العام)
- الإيرادات من القروض الداخلية و الخارجية
- التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد
- الإيرادات الأخرى

وتعتبر الضرائب من أهم أنواع الإيرادات العامة وذلك في معظم الدول سواء منها المتطورة أو النامية.

وتعرف الضريبة بأنها اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويسهم في تحقيقها ويقدم التعريف أعلاه تعريفاً دقيقاً للضريبة عن طريق التركيز على أهم خصائصها، والتي تجعلها أهم مصدر من مصادر تمويل موازنة الدول، ولعل الطابع النقدي والإجباري إضافة إلى عدم وجود مقابل لاقتطاعها هو ما يجعلها كذلك.

وتستند عمليتي فرض وتحصيل الضريبة على جملة من المبادئ، تتمثل أهمها فيما يلي¹⁷ :
أ - **العدالة** : بمعنى إسهام كافة أفراد المجتمع، حسب مقدرة كل منهم، بتحمل أعباء قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة.

ب - **التأكد والوضوح** : بمعنى فرض الضريبة على أساس يتضمن اليقين والتأكد بشكل تكون فيه الضريبة محددة بوضوح يمنع حصول التصرف الكيفي في فرضها، وفي السعر الذي تفرض به، ووقت وكيفية تحصيلها.

ج- **الملائمة** : أي ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف الخاضع لها، بحيث يتم فرضها في الوقت والطريقة التي تناسب وتلائم رغبة الممول وظروفه بدرجة أكبر.

د - **الإقتصاد** : بمعنى ضرورة تحصيل الضريبة بتكاليف أدنى قدر الإمكان، وأن تكون حصيلتها الإيرادات الضريبية التي تدخل خزينة الدولة أكبر ما يمكن.

وإلى جانب الضرائب، فقد تحصلت الدولة إيرادات من مشروعات القطاع العام الذي تملكه أصلاً أو تلك المشروعات الخاصة المؤممة.

وإن لم يكف المصدرين السابقين، فإن الدولة سوف تلجأ إلى مصادر أخرى قد تتمثل في القروض العامة، حيث يعبر القرض العام بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من أفراد أو مؤسسات أو حكومات أخرى مع التزامها بسداد أصل القرض وفوائده في المستقبل على دفعة واحدة أو عدة دفعات.¹⁸ وتنقسم القروض العامة إلى أنواع عديدة ووفقاً لمعايير مختلفة ومنها: الداخلية والخارجية، الاختيارية والإجبارية، القروض المؤبدة وغير المؤبدة، . . .

أما التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى بالتمويل التضخمي فهو عبارة عن مصدر استثنائي ناتج عن عدم كفاية المصادر السابقة وكذا التخوف من القيود المفروضة جراء اللجوء إلى الاستدانة لاسيما الخارجية منها. وقد يتم اللجوء إلى هذه الأداة في الغالب في الدول النامية نظراً لضعف طاقاتها ونشاطاتها الإنتاجية وكذلك بسبب اختلال هيكلها الإنتاجي.

2 - 3 - 2 - سياسة الإنفاق العام :

كما ذكرنا سابقاً فإن تحصيل الإيرادات يكون لأجل مواجهة النفقات العامة للدولة، وتعرف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام (أو جماعي)¹⁸ . ويتضح من خلال هذا التعريف

أن للنفقة العامة شروط أهمها اتسامها بالطابع النقدي، قيام هيئة عامة حكومية أو ممثليها بعملية الإنفاق وليس الخواص، كما يجب أن تؤدي هذه النفقة هدف إشباع حاجة عامة وليس حاجة خاصة.

ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، إذ يؤثر التغيير في حجمه بشكل مباشر في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي التأثير في مستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار وكذا مستوى الناتج الوطني.

2 - 3 - 3 - سياسة عجز الموازنة :

يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وتواجه أغلب دول العالم النامية منها والمتقدمة مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة، وقد أصبحت هذه الوضعية مقبولة ومسلما بها في موازنات الدول، لاسيما بعد أزمة الكساد العالمي جراء تبني أفكار المدرسة الكينزية التي تؤمن بوجود العجز في الموازنة العامة.

3 - طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية؛ بين التعارض وضرورة التكامل :

تعد السياستين النقدية والمالية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، حيث تسعى هذه الأخير من خلال ممارسة أدواتيهما إلى تحقيق مختلف أهدافها. وتتلخص أهم محاور السياسة النقدية في قدرة البنك المركزي على التحكم في حجم الائتمان في الاقتصاد وذلك من خلال النظام النقدي عبر عمليات تتعلق بعرض النقود ومستوى أسعار الفائدة، هادفاً بذلك إلى تحقيق الاستقرار النقدي عبر تحقيق أهداف وسيطة أهمها استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي واستقرار سعر صرف العملة.

كما تتمثل السياسة المالية في اختيار الحكومة لسياسة النفقات العامة والسياسة الضريبية الملائمة لتنظيم المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي، ما يعني التأثير في الوضع المالي للدولة أخذاً بعين الاعتبار مؤشرات اقتصادية أخرى مثل فائض أو عجز الموازنة والدين العام، وكل ذلك بغية تحقيق الاستقرار المالي.

ورغم أن السياستين النقدية والمالية يندرجان ضمن نفس السياسة الاقتصادية للدولة، إلا أن تنفيذهما من طرف سلطات مختلفة، من جهة، وتأثر إحداها بالتغير الذي قد يطرأ في الأخرى، من جهة أخرى، أمر من شأنه خلق منافسة بين أنصار السياستين بغية إثبات أيهما يحتل المكانة الأهم ضمن السياسة الاقتصادية للدولة. حيث يسعى كل من أنصار السياستين النقدية والمالية إثبات أيهما يحتل المكانة الأهم ضمن السياسة الاقتصادية، وبذلك محاولة إبراز أي من أدوات السياسة النقدية أو المالية كفيلاً بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وكذا إيجاد الحلول الملائمة والسريعة للأزمات المالية المتكررة بأقل الخسائر. ولعل محاولة دفاع كل طرف عن أدواته سيؤدي إلى انتقاد الطرف الآخر.

ورغم ذلك فإنه يوجد ترابط قوي بين السياستين، يعود إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة، كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والانفاق وتغيراتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة، ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وكفاءة عالية مما يقضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا¹⁹.

و يعد الإختبار الحقيقي لمدى صلابة السياسات الاقتصادية للدول بصفة عامة وسياساتها النقدية والمالية بصفة أخص، وكذا مدى التنسيق بينهما؛ هو مدى مقاومتها وتصديها لمختلف الأزمات التي قد تظهر. لذلك وجب تكثيف الجهود بغية التوصل إلى التكامل بين أدوات السياستين للتصدي لمختلف الصدمات المحلية أو الدولية أو على الأقل التخفيف من وطأ هذه الأزمات. وستتناول فيما يلي أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية بصفة عامة ثم نعرض على أهم مخلفاتها وهي الصدمات النفطية.

4 - الأزمة المالية :

إلى جانب مختلف التحديات التي تواجه الدول كضرورة زيادة معدل النمو الاقتصادي وكذا الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وتخفيض معدلات التضخم والبطالة، فإن هذه الأخيرة قد تواجه تحدي من نوع آخر يتمثل في اختبار مدى صحة وصلابة مختلف سياساتها الاقتصادية المعتمدة، وكذا مدى قدرتها على إعادة الاستقرار الناتج عن الإختلالات المحلية أو الأجنبية. حيث عرف العالم العديد من الأزمات المالية التي كان لها آثار سلبية هددت الاستقرار الاقتصادي لمجمل الاقتصاد العالمي، كما كان لهذه الأزمات إعادة النظر في العديد من الأفكار والنظريات الاقتصادية المعتمدة.

1-4 - مفهوم الأزمة المالية :

يوحي مصطلح الأزمة من الوهلة الأولى إلى الإختلال، الإضطراب وعدم الإستقرار في مجال معين السياسي أو الاقتصادي، أو الإجتماعي. أو على الأقل هي عبارة عن نشوء أحداث مغايرة لما هو منتظر أو مخطط له. وقد استعمل مصطلح الأزمة المالية لأول مرة من طرف الكونت إمانويل دي لاس كاز

Compte Emmanuel de Las Cases سنة 1823²⁰

ويمكن تعريف الأزمة المالية على أنها إنهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقار، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد²¹. من هذا التعريف نلاحظ أن للأزمة الطابع الفجائي إذ أنه غالباً ما لا يتم التوقع بها، كما أن الأزمة عادة ما تظهر أو تنشأ في دولة ثم تمتد لعدد من الدول لتتخذ الطابع الجهوي، كما أنها قد تصبح دولية أو عالمية إذا ما توفرت

الشروط الملائمة للإستمرار والإنتشار. وإضافة إلى تعرض التعريف أعلاه إلى بعض خصائص الأزمة المالية، وإمكانية اتخاذها الطابع المحلي أو الدولي، فهو يستعرض بعض أنواع أو أشكال الأزمة المالية التي قد تمس سوق الأسهم أو تلك الخاصة بسوق العقار. وبعد التعرض لمفهوم الأزمة المالية، لابد من تناول أهم أنواعها وكذا أهم الأسباب المؤدية إلى نشوئها واستمرارها. ولابد في نفس الوقت من الإشارة إلى أن هذه الأنواع والأسباب تتطور وتتغير مع تطور الأنشطة الإقتصادية من جهة، و ظهور أزمات جديدة من جهة أخرى.

4-2 أنواع الأزمات المالية:

شهدت إقتصاديات العالم العديد من الأزمات لعل أبرزها أزمة بنك بيرينجر سنة 1890 وبعدها بأربعة سنوات أزمة أسعار الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي القرن العشرين هزت أزمة الكساد الكبير العالم سنة 1929 كما عصفت بأغلب المفاهيم الإقتصادية السائدة آن ذاك، أزمة الجنيه الإسترليني، أزمة المكسيك 1994 والأزمة المالية الآسيوية (جنوب شرق آسيا) سنة 1997. ولعل أحدث وأعنف أزمة في آن واحد هي الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تعرف بأزمة الرهن العقاري، والتي عصفت بالإقتصاد الأمريكي ثم العالمي محدثة أضخم الخسائر التي لايزال إحصاؤها مستمر إلى الوقت الحاضر.

ويمكن تصنيف الأزمات المالية إلى أهم الأنواع الآتية²²:

أ - **أزمة العملة**: تسمى كذلك بأزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة ميزان المدفوعات
ب- **الأزمة المصرفية**: نسبة إلى الانهيار الذي قد يمس إحدى المصارف أو بعضها نتيجة إقبال المودعين بسحب ودائعهم بشكل مفاجئ مما يؤثر على الجهاز المصرفي بأكمله نتيجة عدم تمييز المودعين بين البنوك السليمة والضعيفة.

ج - **أزمة الديون**: تقع هذه الأزمة عند توقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد محتمل، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ومن أمثلتها أزمة الدين الحكومي اليوناني التي عصفت بالإقتصاد اليوناني سنة 2010 وقد رصدت لها مئات المليارات من اليورو من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لأجل إنقاذ إقتصاد هذا البلد من الإفلاس وكذا إنقاذ إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي من تدهور مؤشرات الإقتصادية الكلية.

د - **أزمة الأسواق المالية**: سببها سلوك المضاربين للذين يقومون بشراء الأصول المالية بأسعار تفوق بكثير قيمتها الأساسية على أمل تحقيق مكاسب رأسمالية عالية، وذلك في ظل المخاطرة وعدم اليقين. ولتظهر الأزمة إلا بعد انفجار "الفقاعة المالية" أي بعد الهبوط المفاجئ لأسعار الأصول بسرعة ارتفاعها، حيث يلجأ المستثمرون والمضاربون إلى التنازل على هذه الأصول بأي سعر كان. ومع ارتفاع العرض على الطلب، تهوي أسعار الأصول بحدة.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن الأشكال المختلفة للأزمة المالية تؤثر في بعضها البعض، حيث قد يؤدي نوع منها إلى نشوء نوع آخر، ومن ثم نشوء أنواع مركبة أو معقدة من الأزمات المالية.

وفي هذا الصدد سنركز فيما يلي على الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي هزت معظم إقتصادات العالم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة مركزين في ذلك على أهم أسبابها التي أدت إلى نشوئها وكذا على أهم نتائجها التي تعد هي الأخرى سببا في حدوث صدمات لإقتصادات أخرى ومنها الإقتصاد الجزائري.

4-3 أزمة الرهن العقاري: الطبيعة، الأسباب والنتائج:

ظهرت أزمة الرهن العقاري مطلع سنة 2007 بالولايات الأمريكية المتحدة، وهي تعد من أضخم وأعنف الأزمات المالية العالمية من حيث مدى انتشارها وحجم الخسائر التي ألحقته بالإقتصاد الأمريكي والعالم. وهي تعد أزمة مالية بشكل أساسي بالنظر إلى أسبابها ونتائجها، حيث كانت في الأصل عبارة عن انفجار لفقاعة عقارية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوت 2008 تجلت في إفلاس رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وهو بنك ليمان برادرز Lehman Brother، ثم سرعان ما تسببت في نشوء سلسلة إفلاس لمجموعة من البنوك وانهيارات متتالية في الأسواق المالية العالمية، بدأت

في انهيار الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم بأسواق أوروبا وأخيراً الأسواق المالية في آسيا.

وقد قَدَّرت وكالة "بلومبيرغ" المالية التي تابعت أداء 89 سوقاً مالية حول العالم خسارة أسواق المال في الربع الأخير من سنة 2008 فقط بنحو 30 تريليون دولار أمريكي. كما أشارت تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت الـ 50 تريليون دولار أمريكي من الأصول المالية في عام 2008.²³

4-3-1 أسباب الأزمة :

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة فيما يلي :

أ- **وفرة السيولة العالمية** : وتعتبر هذه الوفرة نقطة بداية الأزمة، ومن أهم مصادرها الفوائض المسجلة في الموازين التجارية لبعض الدول الآسيوية ومن أهمها الصين التي ترمى من خلال توظيف هذا الفائض بالولايات المتحدة الأمريكية إلى بلوغ عدة أهداف زيادة على العائد المباشر، فهي تهدف إلى تحريك الإقتصاد الأمريكي لتجنب تراجع حجم صادراتها إليه، وكذلك هي توظف هذا الفائض في الخارج خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم إذا ما تم توظيفه في الداخل. مصدر آخر لهذه السيولة هو الفوائض النفطية المحققة على مستوى الدول العربية والخليجية، لا سيما مع ارتفاع أسعار النفط قبيل الأزمة.

ب- **الإفراط في منح القروض العقارية عالية المخاطر**: زيادة على كونه سبباً في وقوع الأزمة، يشكل هذا الإفراط المدعوم من طرف الدولة تناقضاً واضحاً في منطق الرشادة الإقتصادية بصفة عامة، والفكر الرأسمالي بشكل خاص. نظراً للسيولة المتوفرة أفرط الجهاز المصرفي بتوصيات من الجهاز النقدي الأمريكي بمنح القروض لا سيما القروض العقارية بشروط جد محفزة تصل إلى حد عدم طلب الضمانات الكافية مع استفادة المقترض من معدلات فائدة تفضيلية أو ممتازة « Prime rate » أو حتى منح قروض ثانوية أو دون الممتازة « Subprime » لصالح المقترضين من ذوي الدخل غير المستقر أو المتدني، كما أنه هناك نوع من القروض تسمى « Ninja » إختصاراً للتسمية « No Incom, No Jobs, No Assets » والذي من خلال تسميته قد يستفيد منه مقترضين ذوي الملاة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة بمعنى أن رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض متدنية وبالتالي تحمل مخاطر عالية لتعثر القرض منذ منحه.

تضاف إلى ذلك فكرة إمكانية إعادة تعبئة القرض، بمعنى إعادة النظر في قيمة القرض تبعاً لقيمة العقار الذي كان سعره يرتفع باستمرار لزيادة الطلب عليه، ومن ثم زيادة مديونية المقترض دون رهن أصل إضافي حقيقي.

ج - **توريق القروض العقارية** : الإفراط في عمليات التوريق أو التسنيذ "Titrisation" التي مكنت المصارف من بيع قروضها العقارية وإصدار مشتقات مالية معقدة جداً بضمانتها، وتأمين القروض العقارية و / أو السندات الصادرة عنها لدى شركات تأمين متخصصة.

د - **ضعف النظام الرقابي ونقص الشفافية عند إصدار وتصنيف وتداول سندات الرهن العقاري** :

4-3-2 نتائج الأزمة المالية العالمية :

تبعاً لمختلف الانهيارات التي عصفت بالإقتصاد العالمي تأثرت مختلف القطاعات الاقتصادية لمختلف دول العالم وذلك بشكل متفاوت، وبشكل عام فقد كانت أهم نتائج هذه الأزمة كما يلي :

- **إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية** : كانت أكبر حالات الإفلاس بالولايات المتحدة الأمريكية والتي كان البعض منها يملك فروعاً في أوروبا وبعض الدول الأخرى من العالم، مما أثر على أداء مختلف الأنشطة التي كانت تمويلها هاته البنوك.
- **انهيار أسعار الأسهم وانخفاض قيمة معظمها دون القيمة السوقية للسهم** لكثير من المؤسسات الكبيرة في العالم.

- **تضاعف النفقات العامة للدول:** كان ذلك على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح وبعض الدول الأخرى بشكل أقل، وذلك نتيجة الحاجة إلى تمويل خطط إنقاذ إفلاس بعض البنوك وشركات التأمين حفاظا على المصلحة العامة للدولة، كما كانت الحاجة إلى تمويل عمليات استحواذ بعض البنوك القائمة والصامدة نسبيا لبنوك واتحاذها لبنوك أخرى مشاركة على الإفلاس.

- **تباطؤ الإقتصاد الأمريكي والعالمي ومروره بفترة ركود؛**
نشوء صدمات نفطية: حيث كان لقطاع الطاقة والنفط بشكل خاص نصيبه من الإختلال والتدهور، وذلك من خلال انخفاض الطلب على النفط وانهيار أسعار النفط ونشوء صدمة نفطية .
ومن هنا نأتى إلى تناول هذه الصدمة التي تعني بشكل مباشر الدول النفطية التي تعتمد بشكل شبه كامل على موارد هذه السلعة في تمويل موازنتها العامة.

4-4 تداعيات الصدمة النفطية لعام 2008 على الجزائر :

تعرف الصدمة بصفة عامة على أنها شعور مفاجئ حاد، ناتج عن حادث غير متوقع؛ وهو يجمع بين الغضب والذهول والخوف. لذلك، يمكن القول بأن الصدمة هي أحد الأعراض الأساسية الناجمة عن وقوع الأزمة، وهي تحدث عندما تنفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد. ويتطلب التعامل معها استيعاب تأثيرها، في أقل وقت ممكن حتى يمكن الوصول إلى جوهر ما نجم عنها؛ ما يخالف التعامل مع الأزمة، والذي يتركز في مواجهة جوهرها. أيضا، فإن الإحساس بالصدمة يكون إحساسا سريعا وطارنا يختفي ويذول بسرعة²⁴.

وقد سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 حيث بلغت سقف 98 دولار للبرميل مطلع سنة 2008، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له الأثر الواضح على سوق النفط، وذلك ما توضحه معطيات الجدول الموالي :

جدول رقم 01 : تطور متوسط الأسعار الشهرية للخليط الصحراوي الجزائري للفترة 2005-2010 .

الاشهر السنوات	جانف	فبرف	مارف	أفرل	ماي	يون	جولف	أغف	سبف	أكتف	نوفمبر	ديسمبر
2005	44,39	45,44	52,59	51,98	48,69	54,41	57,30	63,67	63,30	59,48	56,15	57,65
2006	64,06	61,59	62,98	70,21	70,31	69,15	74,37	74,50	63,27	58,55	59,77	63,55
2007	55,78	59,58	64,30	69,71	70,13	74,05	78,21	73,44	78,60	84,45	94,57	93,15
2008	93,60	96,73	105,68	111,57	125,15	133,94	134,49	114,33	99,48	73,02	53,86	41,35
2009	43,89	44,07	48,40	51,69	57,27	69,15	65,21	72,94	67,84	73,36	77,16	74,98
2010	76,79	74,54	79,70	84,99	75,67	75,05	76,49	78,22	78,95	83,90	86,28	92,46

الوحدة : دولار للبرميل

المصدر :

Source : Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC), **annual statistical bulletin25**

وقد بدأ سعر النفط الجزائري بالتهوى ابتداءا من شهر سبتمبر من سنة 2008 ، حيث تراجع من 114.33 دولار إلى 99.48 دولار واستمر في الهبوط وصولا إلى 44.07 دولار شهر فيفري من سنة 2009 مسجلا تراجعا يقدر بـ 65.93 دولار في ظرف ستة أشهر فقط. ثم ابتداءا من شهر مارس من سنة 2009 تبدأ الأسعار

بالصعود تدريجيا دون أن تتجاوز عتبة 75 دولار للبرميل نهاية سنة 2009.

ولعل من بين أهم أسباب هذا التهاوي في الأسعار، انخفاض النمو الإقتصادي العالمي، ومن ثمة انخفاض الطلب العالمي على النفط، كما يوضح الجدول الموالي :

جدول رقم 02 : : تطور الطلب على النفط في العالم وبعض الدول للفترة 2005-2010
الوحدة : ألف برميل / يوم

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الولايات المتحدة الأمريكية	23	22	22	21	20	21
	120,4	919,6	966,6	725,2	936,7	447,6
الصين	6	7	7	7	8	8
	710,4	223,9	586,7	971,5	253,9	951,2
اليابان	5	5	5	4	4	4
	327,9	197,3	039,6	798,1	389,8	455,0
دول أوروبا الغربية	15	15	1	14	14	14
	184,1	156,3	4914,7	796,8	061,5	008,1
مجموع العالم	84	85	86	86	84	87
	193,1	332,7	642,0	136,8	832,8	275,9

المصدر : Organization of the Petroleum Exporting Countries(OPEC), **annual statistical bulletin**²⁶

حيث انخفض هذا الطلب من 86 مليون و642 ألف برميل يوميا سنة 2007 إلى 86 مليون و136 ألف برميل يوميا سنة 2008 بعد ظهور بوادر الأزمة، لتتضح آثار الأزمة جليا في انخفاض الطلب العالمي ليلبلغ 84 مليون و832 ألف برميل يوميا سنة 2009، أي بانخفاض قدره مليونو300 ألف برميل يوميا. وسبب هذا الانخفاض العالمي للطلب على النفط يرجع إلى التراجع المسجل على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي حيث سجلت لوحدها تراجعا في الطلب يقدر بـ 798 ألف برميل يوميا. تضاف إلى عامل تراجع الطلب العالمي على النفط عوامل أخرى، اهمها انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الأجلة للنفط، الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية وارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى دول أوبك.

ونظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع المحروقات بشكل يكاد يكون كلياً، بل إن هذا القطاع يشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، ومن ثم فإن الجزائر تعد من أكبر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على استقرار اقتصادها، ذلك ان حصيلة الإيرادات العامة تتبع بشكل مباشر تطور سعر النفط، حيث قدرت قيمة هذه الإيرادات لسنة 2008 عشية الصدمة 5190.6 مليار دولار، ثم تهاوت في سنة 2009 لتبلغ 3676.06 مليار دولار فقط أي بنسبة انخفاض تقارب 30%. الأمر الذي أحدث عجزا في الموازنة لأول مرة منذ سنوات حيث قدر هذا العجز بـ 544.84 مليار دولار، بالنظر إلى ان حجم النفقات العامة قد قدر بـ 4220.9 مليار دولار سنة 2009، مع تواصل العجز إلى سنة 2010 اين سجلت نفقات عامة تقدر بـ 4439.8 مليار دولار مقابل 4393.3 مليار دولار فقط من الإيرادات العامة.

خاتمة :

تعد السياستين النقدية والمالية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية، والتي تسعى الدولة من خلالها إلى ضمان النمو و الإستقرار الإقتصادي. حيث تعبر السياسة النقدية عن قدرة البنك المركزي على التحكم في حجم الائتمان في الإقتصاد، كما تتمثل السياسة المالية في اختيار الحكومة لسياسة النفقات العامة والسياسة الضريبية الملائمة لتنظيم المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي بغية تحقيق الإستقرار المالي.

ورغم وجود تعارض في الاهداف في بعض الأحيان إلا أنه يوجد ترابط قوي بين السياستين، مما يقضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا.

و تعد الأزمات المالية الإختبار الحقيقي لمدى صلابه السياسات الاقتصادية للدول بصفة عامة وسياساتها النقدية والمالية بصفة أخص، وكذا مدى التنسيق بينهما؛ لذا وجب تكثيف الجهود بغية التوصل إلى التكامل بين أدوات السياستين للتصدي لمختلف الصدمات المحلية أو الدولية أو على الأقل التخفيف من وطأ هذه الأزمات.

والأهم في رسم معالم السياستين النقدية والمالية هو ضرورة تجنب الإقتصاد الوطني الوقوع في أزمات مالية، كما كان الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بل وزيادة على ذلك ضرورة توفير الأطر القانونية التي تاخذ في الحسبان التصدي للأزمات المالية المحتملة أو على الأقل تحمل اقل الخسائر الممكنة في انتظار الخروج السريع من الأزمة.

أما فيما يخص الإقتصاد الوطني، فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي المورد، مما جعله عرضة للصددمات الخارجية، وهو ما يحدث في كل مرة تنخفض فيها أسعار النفط، مثلما كان الحال سنوات 1986، 2008 و2014.

الهوامش و الإحالات:

1. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص18.
2. - فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008، ص-ص 26-27.
3. - عباس كاضم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 29.
4. - محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص26.
5. - أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعة، القاهرة، 1990، ص 266.
6. - محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص32.
7. - الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 159.
8. - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 129.
9. - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص162.
10. - عباس كاضم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.
11. - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 11.
12. - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، ص 55.

13. - رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص-ص 56-57.
14. - عاطف وليم اندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 118.
15. - فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2008، ص_ص 164-165.
16. - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص-ص 178-180.
17. - عاطف وليم اندراوس، الإقتصاد المالي العام- في ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، 475.
18. - عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة : دراسة تحليلية لمقومات مالية الإقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1982 ، ص 6 .
19. - عباس كاضم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص95.
20. - عبد الرزاق سعيد بلعباس وآخرون، الأزمة المالية العالمية :أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009، ص19.
21. - نادية العقون، العولمة والأزمات المالية : الوقاية و العلاج، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص40.
22. - نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص-ص 46-60 .
23. - خضير عباس النداوي، تأثيرات الأزمة المالية العالمية في أسواق النفط الدولية: <http://araa.sa> تاريخ الإطلاع:2017/11/27.
24. - <https://ar.wikipedia.org/2017/12/12> تاريخ التصفح
25. www.opec.org/library/annual%20statistical%20bulletin/interactive/current/filez/Main-Dateien/Section5.html, 15/12/2017, تاريخ التصفح
26. - <http://www.opec.org/library/annual%20statistical%20bulletin/interactive/current/filez/Main-Dateien/Section3.html>, 15/12/2017, تاريخ التصفح